

## مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي دراسة تجارب مجموعة من الدول الإسلامية Contribution of Sukuk Al Waqf to enhancing financial inclusion Study of the experiences of a group of Islamic countries

\* صوار مروة<sup>1</sup>، عياش زبير<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة أم البواقي، (الجزائر)، souar.maroua@univ-oeb.dz

<sup>2</sup>جامعة أم البواقي، (الجزائر)، zoubeirayache@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/10/25

تاريخ الاستلام: 2022/09/12

### ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إحدى الحلول الاستثمارية المبتكرة التي تساهم في تحقيق الشمول المالي إلا وهي الصكوك الوقفية حيث تعمل على تعبئة أموال الوقف والمحافظة عليها وتنميتها من أجل تحقيق إبعاد الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بسرعة بدون تكلفة وبجودة عالية من خلال التركيز على الفقراء والنساء ومحدودي الدخل، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل عن طريق طرح الصكوك الوقفية للاكتتاب وجمع المساهمات الأزمة للقيام باستثمارات وقفية مختلفة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار المالي للدول، كما تم التطرق إلى بعض تجارب ونماذج في عدد من الدول العربية و الإسلامية منها ماليزيا الكويت، السعودية، السودان، بهدف الوصول إلى جملة من التصورات والتوصيات حول السياسات والإجراءات الهادفة لإحياء هذا النوع من الصكوك ودعم مشاركتها في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الوقفية، التمويل الإسلامي، الشمول المالي.

تصنيف JEL: G21، Q01، O53.

### Abstract:

Through this study, we aim to highlight one of the innovative investment solutions that contribute to achieving financial inclusion, such as Sukuk Al Waqf, where they mobilize, maintain and develop waqf funds in order to achieve the dimensions of financial inclusion by delivering financial services to all segments of society quickly, without cost and with high quality by focusing on the poor, women and low incomes and empowering SMEs to access finance by introducing Sukuk Al Waqf and collecting the necessary contributions to undertake various Awqaf investments, drive economic development and maintain States' financial stability; Some experiments and models have been discussed in a number of Arab and Islamic countries, including Malaysia and Kuwait. Saudi Arabia, Sudan, with a view to reaching a number of concepts and recommendations on policies and actions aimed at reviving this type of sukuk and supporting its participation in social, political and economic development.

**Key words:** sukuk waqf ;Islamic finance ;financial inclusion.

**Classification JEL:**G21; Q01; O53.

\* المؤلف المرسل.

## المقدمة

يعتبر الوقف من الاعمال الخيرية التي لاقت انتشار واسعاً في العالم، حيث أصبح يمثل قطاع اقتصادي ثالث الى جانب القطاع العام والخاص باعتباره منهج استثماري خيري مستدام عن طريقه يمكن توجيه المال نحو المنفعة العامة وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين افراد المجتمع. وتزداد أهميته تدريجياً في ظل التطورات الحالية التي تشهدها كل جوانب الحياة، لذا بدأ الاهتمام بأدوات وصيغ لتشجيع لاستثمار في الأوقاف من أجل النهوض بالدور التنموي لها، ودعم الموارد الوقفية التي كانت غالبيتها عبارة عن عقارات وممتلكات قديمة مهتلكة يصعب على مؤسسات الوقف الحصول على السيولة اللازمة منها أو الحفاظ عليها، وكان التوجه نحو عملية التصكيك التي يتم من خلالها تحويل هذه الأصول الى أوراق مالية من اجل الاستفادة منها وتحويلها من مجرد تقديم مساعدات استهلاكية او خدمات دينية تعليمية وصحية الى تمويل مشروعات تدر عوائد دورية ومستدامة على مستحقيها.

تعد الصكوك الوقفية من الاليات والصيغ المستجدة للاستثمار بالوقف، والتي يمكن من خلالها دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يسعى ايضا الشمول المالي لتحقيقها ومع انتشار التكنولوجيا المالية أصبح من السهل الوصول الى الواقفين والحصول على التبرعات حتى وان كانت صغيرة وتوجيهها لكافة شرائح المجتمع من فقراء ويطامى ونساء ومحدودي الدخل وضمهم الى النظام المالي، عن طريق فتح حسابات بنكية واستخدام بطاقات الكترونية. وقد لاقت الصكوك الوقف رواجاً في العديد من البلدان الإسلامية مع ظهور الفكرة لأول مرة في المملكة الأردنية الهاشمية اما التطبيق العملي الأول فكان في السعودية في شكل صكوك الانتفاع.

**الإشكالية:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

### ما مدى مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي في بعض الدول الإسلامية؟

تنطلق هذه الدراسة من فرضية بأن الصكوك الوقفية إذا ما تم تجسيدها والأخذ بالأساليب المستحدثة والمبتكرة في تسييرها، فإنها سوف ستساهم على تحقيق الشمول المالي بمختلف ابعاده، والعمل على استقرار النظام المالي.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في احياء سنة الوقف وتحديد دوره في المجتمعات الإسلامية، عن طريق الاستثمار في القطاع الوقفي بطرح الصكوك الوقفية كأحد الصيغ التمويلية المستحدثة لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية، والتي تعمل على جذب الموارد المالية واستثمارها في مشاريع تساهم في الحد من الفقر ودعم الطبقات ذات الدخل المحدود وتعزيز الرفاه الاجتماعي، ومساهمته الاقتصادية أيضاً في الحد من البطالة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعزز مقومات الاقتصاد المستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية.

**أهداف الدراسة:** يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم الصكوك الوقفية وأهم اشكالها؛
- التعرف على أهمية الصكوك الوقفية ومشروعيتها إصدارها وتداولها؛
- تحديد مفهوم الشمول المالي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة؛
- تحديد دور الصكوك الوقفية في تحقيق ابعاد الشمول المالي؛

- عرض نماذج عن الصكوك الوقفية في بعض الدول الإسلامية وذلك بمهدف الوصول إلى جملة من التصورات والتوصيات حول مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي.

## المحور الأول: دراسة نظرية حول مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي

يتم في هذا المحور التطرق لمفهوم الصكوك الوقفية وانواعها المختلفة، كيفية الإصدار والتداول في سوق راس المال ومدى جواز وقف النقد.

### أولاً: مفهوم الصكوك الوقفية وانواعها

#### 1-تعريف الصكوك الوقفية:

كان اول ظهور للصكوك الوقفية كفكرة في المملكة الأردنية الهاشمية، بقصد تنمية الممتلكات الوقفية بأسلوب سندات المقارضة، وقد تم تشكيل لجنة خاصة لهذا الامر مع صدور قانون مؤقت خاص رقم(10) سنة 1981، ثم تم عرضه على مجمع الفقه الإسلامي في المؤتمر الرابع بجدة سنة 1988، وجرت عليه تعديلات وفق الضوابط الشرعية. وعرفت هذه السندات بأنها "أداة استثمارية تقوم على تقسيم راس مال المضاربة لحصص متساوية القيمة وعلى أساسها يتم اصدار صكوك ملكية مسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصص شائعة في رأس مال المضاربة"(حلوفي ، 2017، صفحة 10)

-هي عبارة عن شهادات خطية متساوية القيمة تمثل المال الموقوف، قابلة للتداول تقوم على أساس عقد الوقف سواء كانت هذه الأموال أصول ثابتة او منقولة، او حتى حقوق معنوية. (كشكار، 2021، صفحة 609)

كما عرفت أيضا بأنها سندات تصدر بأسماء اصحابها في مقابل الأموال التي قدمت للجهات الموقوفة عليها، بقصد تنفيذ مشاريع واستثمارات ووقفية معينة لتحقيق اهداف اقتصادية اجتماعية، ثقافية... (هليل، 2006، صفحة 12)

-ومنه يمكن تعريف الصكوك الوقفية بأنها عبارة عن سندات واوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصص مشاركة لجمع التمويل اللازم من اجل إقامة مشروع ووقفية واستثمارات الغاية منها تحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية ومساعدة الفئات المهمشة.

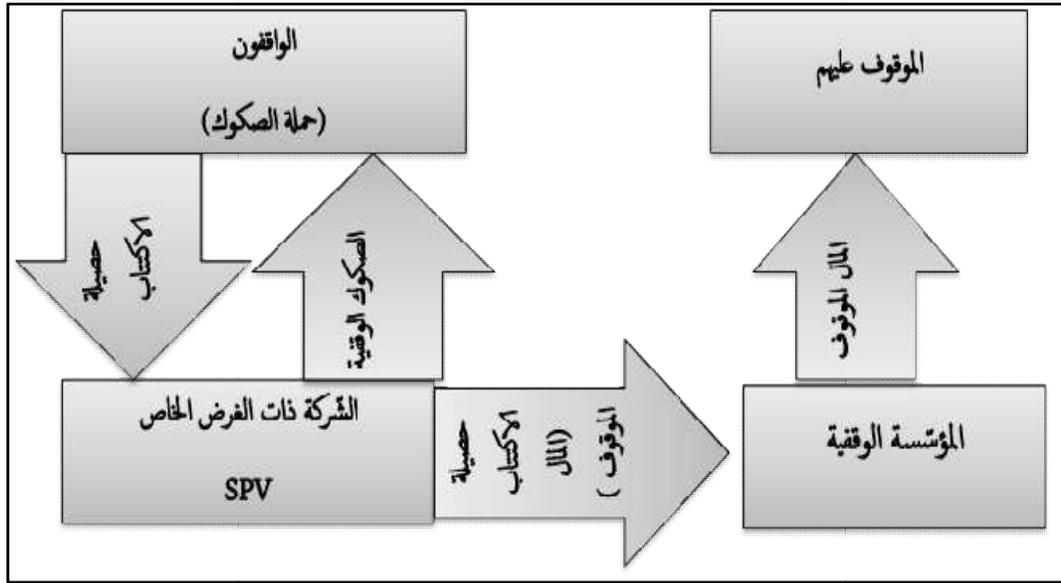
#### 2-عملية اصدار الصكوك الوقفية:

قبل عملية الإصدار يتم دراسة المشروع الذي يراد اقامته او تطويره مع تحديد راس المال الازم واخذ الترخيص من الجهات القانونية، مع وجوب توفر مجموعة من الشروط في المشروع منها:(شناقر، 2021، صفحة 139)

- ان يكون المشروع سليماً يستوفي سبعة عناصر: السلامة الشرعية، الاقتصادية، التجارية، القانونية، الإدارية والفنية، والسلامة المالية. وعلى الجهة الوصية التقيد بها؛
- إدارة المشروع تكون كوحدة مالية مستقلة، له اركانه ومقوماته؛
- ان يكون المشروع ذات منفعة عامة يخدم المجتمع ويصرف ريعه في وجه الخير والبر وفق شروط الواقفين
- بعد تحديد الأصل او الموجودات اللازمة لتنفيذ المشروع الوقفي: (العاني، 2017، صفحة 11)

- تقوم وزارة الأوقاف مثلا أي المؤسسة الوقفية بإنشاء شركة متخصصة لإصدار الصكوك الوقفية، ادره محفظة الصكوك، إدارة المشروع نيابة عنها، وتكون في نفس الوقت وكيلا عن الواقفين (حملة الصكوك)؛
- تقوم الشركة المتخصصة ذات غرض خاص (spvspecial purpose vehicle) بإصدار صكوك وقفية متساوية القيمة تعادل المبلغ الكلي لإنشاء المشروع، وطرحها للاكتتاب في السوق الاولية وتستلم حصيلة الاكتتاب من المكتتبين كما تكون هذه الصكوك قابلة للتداول في السوق الثانوي.

الشكل(01): خطوات اصدار الصكوك الوقفية



المصدر بالاعتماد على: رملي، (2014)، "فرص تمويل واستثمار الوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية"،

### 3-أنواع الصكوك الوقفية:

توجد للصكوك الوقفية عدة أنواع منها:

**3-1 الأسهم الوقفية:** تقوم إدارة الأوقاف بإصدار أسهم مشاركة عادية بقيم متساوية للاستثمار في مشاريع وقفية أي نقل القدرة على المساهمة في وقف خيري الى عموم المسلمين عن طريق شراء أسهم حسب القدرة والفئة في مشروع معين ينفق ريعه على مشاريع وقفية أخرى. هذه الأسهم لا يمكن تداولها في البورصات ولا سحبها او التدخل في طريقة استثمارها فقط يمكن تحديد نصيب صاحبها فيالمشروع الوقفي، ورغم أن فكرة الأسهم الوقفية انطلقت في دول خليجية رسميا في نهاية العقد الماضي، وأوائل العقد الحالي، في سلطنة عمان 1999 وفي الكويت 2001، فإن الفكرة شهدت خلال عام 2004 اعلى مستوياتها منذ نشأتها في نهاية القرن العشرين. (حلوفي ، 2017، صفحة 411)

**3-2 السندات الوقفية:** في البداية يتم تحديد مشروع الوقف يكون مشروعاً لخدمة المجتمع مع تحديد مبلغ التمويل اللازم لإصدار سندات بقيمة اسمية متساوية وطرحها للاكتتاب من أجل جمع هذا المبلغ كما يمكن إنشاء صندوق استثمار وقفي لإدارة هذه السندات. (بوسالم و فراهي، 2019، صفحة 19)

بحيث تنقسم السندات الوقفية لثلاثة أنواع: (رملي، 2014، الصفحات 191-192)

- **سندات المشاركة الوقفية:** تصدر هذه السندات عندما تتوفر لمؤسسة الأوقاف أرض للبناء ولا يوجد تمويل كافٍ لبنائها فتقوم الإدارة بإصدار سندات مشاركة عادية للاكتتاب كما يشار للمبلغ اللازم في نشرة الإصدار، وهي تشبه الأسهم العادية في شركة المساهمة،
- تتم مشاركة أصحاب السندات في ملكية البناء بقيمة ما يملكون من حصص، ويكون ناضر الوقف مديراً للبناء باجر معلوم.
- **سندات الاعيان المؤجرة (صكوك الايجار):** عبارة عن أوراق مالية نمطية متساوية القيمة تكون جراً تملك بناء وقفي مؤجر يتم بنائه عن طريق جمع التمويل من أصحاب الصكوك أنفسهم، بعد طرحها من قبل الناظر للاكتتاب ويكون وكيلاً عنهم في عملية البناء، يمكن إصدارها بأجال متعددة، عقد الايجار لا حل طويل متجدد تنتهي بشراء الأصل الثابت بسعر السوق من قبل الناظر.
- **سندات التحكيم:** هي عبارة عن سندات تمثل حصص متساوية القيمة في مبنى قائم على أرض وقفية مستأجرة من الوقف، مع عقد اجارة طويل الاجل (عقد التحكيم) برسوم ثابتة لكامل فترة العقد. أما السندات فقد تكون دائمة او محدودة المدة كما يمكن القول انها مزيج بين سندات الاعيان المؤجرة وسندات المشاركة فهي تشبه سندات الاعيان المؤجرة في انها تمثل حصص متساوية في ملكية المبنى مع الالتزام بعقد اجارة لمدة طويلة (مدة الاستثمار) عن طريق التوكيل، وتشبه سندات المشاركة في العوائد التي لا يتم تحديدها مسبقاً.

**3-3 صكوك الوقف التبرعي:** هي سندات تقدم للواقفين تبين فيها الأوقاف النقدية التي تصدقوا بها للمؤسسات الوقفية دون المطالبة بإرجاعها واستخدام حصيلتها لغرض اجتماعي وتقديم اعانات او مساعدات للمجتمع كإنشاء مسجد، مدرسة، مستشفى دور الايتام. بغض النظر عن العائد المادي الربحي، هدفه التكافل المساواة محاربة الفقر. (بوسالم و فراهي، 2019، صفحة 20)

**3-4 صكوك القرض الحسن:** يمكن لأي جهة ان تصدرها يتم استخدامها حصيلتها للإنفاق على وجوه الخير لتمويل بعض المشاريع الوقفية كإقراض الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مشاريعهم، لا تعود بعائد مادي وانما باجر عظيم، كما تكون وزارة الأوقاف هي الضامنة لقيمة الصكوك. (فريقي، 2020، صفحة 72)

#### 4- حكم اصدار الصكوك الوقفية والاكتتاب فيها ومشروعية تداولها:

يتم اصدار الصكوك الوقفية وطرحها للاكتتاب العام من اجل تجميع التمويل اللازم للمشاريع، واستخدام مردودها للإنفاق على وجه الخير. ويتوقف جواز اصدار الصكوك الوقفية من عدمه على امرين، توفر اركان الوقف ومدى مشروعية وقف النقود.

#### 1-4 توفر اركان الوقف:

للقف أربعة اركان الصيغة، الوقف، الموقوف عليه، الموقوف. (الحصين، صفحة 11)

-الصيغة: وهي الكلمة الدالة على إدارة الوقف، وتنقسم الى قسمين صريح وكناية.

✓ الصريح وهو قول الواقف صراحة وقفت او جدت او سيلت؛

✓ الكناية تدل على معنى الوقف وغيره مثال الصدقة جعل المال للفقراء او في سبيل الله، ولا يعقد الوقف بألفاظ الكناية الا إذا ربطها الواقف بقريئة يريد بها في الوقف.

-الواقف: يجب ان يتمتع بالأهلية الكاملة ان يكون عاقلا، بالغ، حر، غير محجور عليه، مختار غير مكره. يتمتع بالصحة غير مصاب بمرض مميت ويأخذ الوقف حكم العطية.

-الموقوف عليه: المستفيد يجب ان يكون عمله شرعيا والا يكون في المشاريع المحرمة التي تضر المجتمع.

-الموقوف: يجب ان يكون المال معلوما للواقف، كما يمكن وقف المنقول والمشاع.

#### 2-4مدى مشروعية وقف النقود:

##### -مشروعية وقف النقود

ذهب عامة الفقهاء من الحنفية والمالكية الى جواز وقف النقود، واستدلوا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال "إذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له"، كما أجازوا وقف المنقولات التي يمكن الاستفادة منها مع بقاء عينها (على اعتبار النقود من المنقولات)، واستدلوا أيضا بالعرف لقول محمد بن الحسن "ما تعارف الناس وقفه من المنقول فانه يجوز استحسانا كالمشاع والفأس، وما لم يتعارف الناس وقفه لا يجوز كوقف الثياب والحيوان وغيره من الامتعة"، وان الغاية التي من اجلها شرع الوقف متحقق في النقود لوجود الضبط والمنفعة المباحة. (كوديد، 2014، صفحة 20)

#### 3-3 عدم جواز وقف النقد

يرى أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعية في الوجه الصحيح عدم جواز النقد لأنها تدرج في الأشياء التي لا ينتفع بها الا بإتلافها وذهابها أي بالتصرف فيها، وهو منافي للوقف المقتضي بقاء الأصل. واستدلوا ان حقيقة الوقف هي بقاء العين والانتفاع بالثمر او الربح، وهذا لا يوجد في النقود لأنها مستهلكة. ولأنه تم انشاء النقد ليكون ثمنا ولم يتم انشاؤها لقصد المنافع الخاصة به. وهذا لان قديما في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وقف النقد وانما كان وقف الأصول الثابتة من أراضي وعقارات. (نقاسي، 2011، صفحة 11)

ثانيا: مفهوم الشمول المالي وابعاده

#### 1- مفهوم الشمول المالي:

-عرفته مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي بأنه " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها هيئات الرقابة لتعزيز وصول الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة، وان تصل لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة في الوقت المناسب، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. ومن شرائح المجتمع التي يستهدفها برنامج الشمول المالي هم فئة الناس الذين يعيشون حالات فقر حادة يقل دخلهم عن 190 دولار في اليوم او اقل او الفقراء اللذين يواجهون مشاكل من اجل الوصول الى فرصة كسب العيش مستدام. كما تعتبر مجموعة البنك الدولي الشمول المالي من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. يتركز على ثلاثة ابعاد هي الوصول للخدمات المالية استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية. (الشمول المالي يمثل عاملا رئيسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، 2020)

### 2-أهمية الشمول المالي وأهدافه

بعدها اصبح الشمول المالي في السنوات الاخيرة محور اهتمام العديد من الحكومات والبنوك المركزية لوجود علاقة بين الشمول المالي من جهة والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى و انه من الصعب تصور استدامة واستقرار مالي في ظل وجود نسبة كبيرة من السكان او المؤسسات المستبعدة من النظام الاقتصادي، لهذا تم التركيز على اوصول الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع وتمكين المؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل باعتباره من اهم معوقات النمو لديها، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من اهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول العربية في توفير مناصب الشغل و الحد من انتشار البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات وتحسين تنافسية اقتصاداتها. الا انها هي أيضا تصطدم امام عائق التمويل ومحدوديته وفرص الوصول اليه. وهو ما جعل الدول العربية تكثف جهودها بهدف تعزيز الشمول المالي في هذه المؤسسات. باعتبارها تشكل أكبر نسبة من المؤسسات النشطة في الدول العربية بنسبة تقدر ما بين 90 و 99 بالمائة من إجمالي المؤسسات. ولكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للنهوض بهذه المؤسسات تظل مساهمتها في الاقتصاديات الوطنية متباينة، بحيث تتراوح مساهمتها في الناتج المحلي بين 22 بالمائة في الدول النفطية و 80 بالمائة في الدول العربية المستوردة للنفط، ما يؤكد دور هذا القطاع في تنوع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. (لطرش، 2020، صفحة 102).

### 3- دور الصكوك الوقفية في تحقيق ابعاد الشمول المالي:

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي (زاوية و بلعور، 2019، صفحة 7)

#### 3-1 الوصول الى الخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية حيث يتطلب

تحديد مستويات الوصول إلى معرفة وتحليل أسباب عدم التمكّن من فتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة فتح حساب جديد والقرب من نقاط الخدمات المصرفية كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وهو ما تسعى إليه الصكوك الوقفية بدورها على تنمية الادخار وجمع المساهمات ومحاولة ادخلها القطاع الرسمي

من اجل المحافظة عليها وزيادتها عن طريق استثمارها مما يؤدي الى زيادة امتلاك الحسابات المصرفية ومحاربة الاكتناز وحتى الحصول على البطاقات الالكترونية. وقياس بعد الوصول الى الخدمات المالية عن طريق عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم<sup>2</sup>، من اجل التمكين المالي لمختلف شرائح المجتمع، بما فيهم النساء ومحاوله ادخالهم القطاع المالي لمحدودية الفرص المتاحة لهم في عدد من الدول العربية، وصعوبة حصولهم على التمويل الازم لتأسيس مشروعات منتجة، وبالتالي فالشمول المالي يساعد على التمكين الاقتصادي للمرأة ومن شأنه مساعدتها ومساعدة اسرتها ومجتمعها.

**2-3 استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، يقيس هذا البعد نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد من الحسابات على الأقل مثل ودیعة منتظمة، عدد المعاملات عبر الهاتف، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية. والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي لكون هذه الفئة تمثل ما يفوق 90 بالمائة من المنشآت في الدول العربية، الا انها لا تتمكن من الحصول على التمويل الازم بسهولة، لهذا يتم اللجوء الى إصدار الصكوك الوقفية والاكتتاب فيها يمكنهم من الحصول على التمويل بسرعة وبدون تكلفة. وتقديرات الشمول المالي توضح ان هذه الفئة يمكن ان ترفع النمو في الدول العربية بنحو 1 في المائة ويوفر 15 مليون وظيفة بحلول عام 2025. للحد من ظاهرة البطالة حيث تسجل الدول العربية اعلى معدلات للبطالة للشباب الذين تتراوح أعمارهم من 14 الى 25 عاما، على مستوى العالم بنسبة 27.2 في المائة مقارنة مع 15.4 في المائة بالمتوسط العالمي. فيتيح الشمول المالي الفرصة لغالبية الشباب العربي الحصول على راس مال يمكنهم تأسيس مشروعات جديدة. كما تساعد الصكوك في عملية تثقيف افراد المجتمع نتيجة دعم العلم من مدارس وجامعات، أساتذة وطلاب وتؤدي الى رفع عدد المتعلمين، والمساهمة في مشاريع استثمارية اجتماعية خيرية.

**3-3 جودة الخدمات المالية:** يعد ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة تحديا يتطلب دراسة ومقارنة لاتخاذ الإجراءات المناسبة. كما توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات منها التكلفة، وعي المستهلك، وهذا ما نلاحظه في الصكوك الوقفية لأنها استثمارات تتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام الأموال في مشاريع استثمارية تعود بالنفع على المجتمع من الجانب الاجتماعي وحتى الاقتصادي من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمحافظة على استقرار المالي. باعتبارها أسهم وسندات دون فوائد ربوية وسهولة التعامل بها هذا يعتبر من الخدمات المالية المطلوبة بكثرة في البلدان الإسلامية.

### المحور الثاني: دراسة تطبيقية حول الصكوك الوقفية في بعض الدول الإسلامية

يتم التعرض في هذا المحور لتجارب بعض الدول الإسلامية في عملية اصدار الصكوك الوقفية وكيف ساهمت بدورها في تعزيز الشمول المالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول.

#### أولا: دراسة تجريبية ماليزيا

تعمل ماليزيا على استثمار اوقافها العقارية او النقدية بصيغ مختلفة ومستحدثة من اجل زيادة تنمية مواردها والمساهمة في تفعيل دورها في المجتمع، فنجد الأسهم الوقفية كبديل مستحدث يمكن كافة شرائح المجتمع من المشاركة ودمجهم في النظام المالي. وذلك من خلال

تطوير أراضي ووقفية قديمة من اجل بناء مساجد ومدارس، مراكز علاج، صيانة البنى التحتية وغيرها. كما تصدر الأسهم من المجلس الإسلامي للولاية وتحل محل المتولي لضمان فعالية الوقف وتمكين المشاركين من المساهمة بشراء سهم بسعر 10 رنغت للسهم الواحد والتبرع به للمجلس، المشاركة في هذا النموذج مفتوحة لكافة فئات المجتمع وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وليس هناك حد اعلى لعدد الأسهم التي يمكن شرائها. يتم تطبيق هذا النوع من الأسهم من قبل سبعة مجالس إسلامية في شبه الجزيرة الماليزية: (سيلانغور، جهور، ملاك، بالاو، بينانغ، باهانغ، تيرنغانو ونيغيري سيمبلان) ومن ابرز الاستثمارات في الصكوك الوقفية نجد صكوك احسان لتمويل المدارس الوقفية ذات صيغة اجتماعية، أصدرتها شركة خزانة ناشيونال الماليزية في سوق راس المال على مرحلتين من خلال اصدار صكوك بقيمة 100 مليون رنغت ماليزي (26 مليون دولار) في يوم واحد تم الاكتتاب بكامل قيمة الصكوك وحقق نسبة 4.3 في المائة ربح، وشمل الاكتتاب شركات وصناديق استثمارية، مصارف وصناديق تقاعد، مؤسسات لإدارة الأصول، و تحظى هذه الصكوك بموافقة هيئة الأوراق المالية. (فريقي، 2020، الصفحات 242-244)

### ثانيا: دراسة تجربة الشارقة

انطلقت فكرة الأسهم الوقفية في نهاية العقد الماضي في دول الخليج، اما اول عقد فكان في سلطنة عمان والكويت سنة 1999 وبعدها في الامارات في سنة 2001. الا ان الفكرة شهدت رواجاً كبيراً خلال عام 2004، نتيجة للحملات الاعلانية ووسائل الاعلام والحملات التعريفية في مختلف المراكز والنوادي والتجمعات. وانشاء الأمانة العامة للأوقاف في الامارات ومنافذ بيع للأسهم الوقفية للعمل على ترسيخ سنة الوقف داخل المجتمع، وإدارة استثمار الأموال الوقفية بالشكل الأمثل. وفي سبيل تحقيق ذلك افتتحت الأمانة العامة للأوقاف بالشارقة ثلاثة مواقع جديدة للتبرع الالي من خلال الدفع الالكتروني (مركز أكسبو، السوق المركزي، سوق نادي الشعب) في إطار تعزيز الشمول المالي والوصول لكافة شرائح المجتمع واتمة النظام المالي عن طريق الموزعات الالية والبطاقات الالكترونية، كما ان مشروع الأسهم الوقفية يعمل على اتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود للمشاركة من خلال فتح باب التبرع بمبالغ رمزية ابتداء من 5 دراهم في صيغ إسلامية للوفاء باحتياجات المجتمع حيث يشمل المشروع على 11 مصرف مختلف كل مصرف يستهدف فئة معينة ومجال معين في مختلف المشاريع. مع وجود تنوع في طرح الأسهم فهناك 3 فئات من الأسهم الوقفية بقيمة (500 درهم، 200 درهم، 100 درهم) للحصول على مصادر مالية لتمويل الاستثمارات وزيادة الأصول الوقفية مستقبلاً لاستثمارها في العديد من المشاريع التي تساهم في تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية تتفق مع مقاصد واهداف الواقفين. (طرح مشروع الأسهم الوقفية بالشارقة، 2001)

### ثالثا: دراسة تجربة المملكة العربية السعودية

اهتمت المملكة العربية السعودية بالأسهم الوقفية من خلال الجمعيات الخيرية مثل الجمعية النسائية بالدمام، يستهدف المشروع جمع مبالغ مالية من اجل تمكين المرأة من شراء عقار استثماري يسجل كوقف باسم الجمعية، وحددت الجمعية مقدار سهم الوقف بـ 100 ريال للسهم الواحد (1 دولار = 3.7 ريال سعودي) على ان تبدأ المساهمة بسهم واحد كحد أدنى، وبلاحد اقصى لعدد الأسهم وي طرح المشروع نوعين من المساهمة مساهمة فردية عائلية، مساهمة المؤسسات وحتى الهيئات الحكومية والشركات الخاصة. قسمت الجمعية الأسهم الوقفية الى أربع فئات هي: (الاسهم الوقفية" استثمار الاخرة، 2003)

-الفئة الأولى: عدد 1 سهم وقفي بقيمة 100 ريال

- الفئة الثانية: عدد 10 سهم وقفي بقيمة 1000 ريال

- الفئة الثالثة: عدد 100 سهم وقفي بقيمة 1000 ريال

- الفئة الرابعة: عدد 100 سهم وقفي بقيمة 10000 ريال

تصرف ريع هذه الأسهم لتمكين المرأة مالياً ومساهمتها في النظام المالي والمصرفي لوجود فجوة بين النساء والرجال وخاصة النساء الرياديات صاحبات المشاريع من عدم قدرتهم على الوصول الى مصادر تمويل والخدمات المالية الرسمية واعتمادهم على مصادر تمويل غير رسمية. كما ان مستوى الشمول المالي للمرأة يحظى باهتمام كبير على المستوى المحلي وحتى العالمي، خاصة من قبل المؤسسات المالية الدولية حيث يعتبر الشمول المالي للمرأة من اهم أهداف التنمية المستدامة. ويلاحظ ان هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصادياً، وتسجل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي اعلى المستويات. ونسبة مشاركة الاناث في القوة العاملة في السعودية قدرت ب 22.1 في المائة ونسبة النساء الاتي لديهن حسابات في المؤسسات المالية 58.2 في المائة. (ايت مختار، 2021، الصفحات 289-299)

#### رابعاً: دراسة تجربة الكويت

تعمل المنظمات والجمعيات غير الحكومية في الكويت على تعزيز نمو وتطوير مشاريع الوقف النقدي لهذا تم تأسيس المنظمة الخيرية الإسلامية العالمية سنة 1986، هدفها تقديم مساعدات عالمية وإنسانية ومساعدة المجتمعات الفقيرة على تنمية مواردها بكفاءة عالية. عن طريق تنفيذ مشروع سهم الوقف كما يلي: (صديقي، 2018، صفحة 312)

-الواقف هو الذي يحدد مشروع الوقف الذي يريد ان يؤدي دوره.

-يختلف سعر سهم الوقف حسب المشروع الذي اختاره الواقف.

- يتم إيداع مساهمة الوقف في حسابات بيت التمويل الكويتي في أي من بنوك الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، من اجل استثمار الأموال المتراكمة من قبل جميع الواقفين واستخدام العائدات لتمويل المشاريع والبرامج المسطرة. كما يمكنه نقل مساهمته عبر الانترنت او الهاتف النقال والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية لزيادة فرصة الشمول المالي الرقمي. وحسب احصائيات صندوق النقد العربي تعتبر الكويت من بين أربعة الدول العربية التي حققت أكبر نسبة في السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين بنسبة 23.8 في المائة.

#### خامساً: دراسة تجربة السودان

عملت السودان على إعادة تنظيم إدارة الأوقاف باسم هيئة الأوقاف الإسلامية وكان هذا سنة 1986، الا ان النهضة الحقيقية

بدأت سنة 1991. واهم ما قامت به هذه الهيئة هو:

-انشاء بيت اوقاف للمقاولات لشركة تملكها الهيئة لوضع التصاميم الانشائية وتنفيذها؛

-انشاء بنك ادخار للتنمية الاجتماعية من اجل تمويل المشروعات الوقفية؛

-انشاء شركة قابضة من اجل إقامة المشروعات التنموية.

وفي اطار توسيع مفهوم الاشتمال المالي انشأت هيئة الأوقاف لولاية الخرطوم على موقعها الرسمي منصة للوقف الالكتروني يمكن الوصول اليه من قبل كافة شرائح المجتمع في اطار رسمي منظم خاص بالصندوق الوقفي للأيتام، تسمح بالمساهمة من خلال مالأ استثمارة عن المعلومات الشخصية للواقف وعدد الأسهم التي سيوقفها، في حين ان قيمة كل سهم هي 100جنيه. وكذا نوع الوقف (خيري، اهلي او مشترك) ونوع العقار، شهادة الملكية، بالإضافة الى تحديد النظارة وشرط الواقف. كما يمكن القول ان نموذج الأسهم الوقفية قد وجد مجالا للنهوض بالوقف في الواقع العملي وذلك في إطار الإصلاحات الواسعة الاتي تمت في الأوقاف السودانية. التي أصبحت هيئة فاعلة تسعى الى احياء الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف. (فقيقي، 2020، صفحة 98)

### الخاتمة

يعتبر الوقف شكل من اشكال التمويل الإسلامي التي تقوم على اعمال الخير والإحسان، كما تنوعت مجالاته وتطورت بتطور حاجات المجتمع ومن الأساليب المبتكرة الصناديق الوقفية والصكوك الوقفية وهي عبارة عن أوراق متساوية القيمة تمثل موجودات الوقف سواء كانت هذه الموجودات اصولا ثابتة او اصولا منقولة وحتى حقوق معنوية، تصدر من اجل الحصول على تمويل للقيام بالمشاريع واستثمارات التي تخدم المجتمع ويصرف ريعها على وجه البر والإحسان، كما تحقق اهداف اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية.

### -النتائج

-تعتبر الصكوك الوقفية من النماذج الابتكارية الحديثة في أموال الوقف جائزة شرعا وقابلة للتطبيق؛  
-تساهم عملية اصدار الصكوك في تمويل وتطوير الأوقاف وتنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية واستدامتها؛

- تعمل الصكوك الوقفية من خلال تعزيز الشمول المالي على تخفيض الفوارق بين طبقات المجتمع ودمجهم في الحياة المالية المصرفية؛

- تصدر الصكوك الوقفية من قبل شركة ذات الغرض الخاص تطرح للاكتتاب في السوق الأولية وتكون قابلة للتداول في السوق الثانوية، لها عدة اشكال منها سندات المشاركة، سندات الاعيان وسندات التحكيم.

- يتمثل دور الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات المالية المختلفة لكافة شرائح المجتمع في الوقت والتكلفة المناسبين، فمن الجانب الاجتماعي اهتمت بإدماج الفقراء والنساء ومحدودي الدخل في الخدمات المالية اما في الجانب الاقتصادي فيمكن لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة المتوسطة الحصول على التمويل بسهولة وبسرعة بدون فائدة.

- يعتبر اصدار الصكوك الوقفية في ماليزيا أسلوب ووسيلة جديدة لتطوير العقارات الوقفية، وبدليل لجلب الاستثمارات ودعم التنمية المستدامة.

- قامت السودان بإنشاء هيئة خاصة على شكل شركة قابضة من اجل تجميع الموارد الوقفية وتمويل المشاريع الاستثمارية.

- تصدرت الشارقة كأول دولة خليجية طرحت فكرة الصكوك الوقفية اما السعودية فكانت الأولى في عملية التطبيق وانشاء هيئات ومواقع خاصة تتكفل بإصدار الصكوك مثل الأمانة العامة للأوقاف في الامارات تعتبر نافذة لبيع الصكوك الوقفية في سبيل تحقيق الشمول المالي والوصول لكافة فئات المجتمع.

#### -التوصيات

-التوسع في فكرة اصدار الصكوك الوقفية بأنواعها لتشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والا تقتصر على مؤسسات الوقف الإسلامي فقط.

- اعداد قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالصكوك الوقفية ومختلف المؤسسات الوقفية، من اجل اعتمادها في الأبحاث والدراسات والحصول على فرص للاستثمار.

-على الدول الإسلامية الاهتمام أكثر بمثل هذا النوع من الصكوك، وضبطها من الناحية الشرعية والمحاسبية، وعدم اهمال الجانب القانوني والرقابي للحفاظ على أموال الوقف.

-العمل على انشاء صناديق وقفية متخصصة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية من اجل جذب الواقفين وتشجيع التبرعات الصغيرة

-انشاء منصات الكترونية يتسنى من خلالها الحصول على مساهمات مالية من ولكافة شرائح المجتمع في إطار الشمول المالي الرقمي، وإدخال هذه الأموال المجال الرسمي.

#### قائمة المراجع

-الحسين صالح بن عبد الرحمن، بن سليمان المنيع عبد الله، نبذة عن الوقف، مركز استثمار المستقبل للأوقاف والوصايا دراستها واستثمارها، الرياض.

- ايت مختار عمر، (2021)، اليات الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجاً، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد:24 العدد01.ص291-310.
- بوسالم أبو بكر، شرقي اسية، فراحي بلال، (2019). مساهمة الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية بالإشارة الى بعض تجارب الدول الإسلامية. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر المجلد 03، العدد01،ص14-28.
- عبد المجيد العانياسامة ، الدور التنموي للصكوك الوقفية مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، الجلفة، الجزائر، المجلد 03، العدد01.ص1-23.
- نقاسي محمد إبراهيم، (2011)، الصكوك الوقفية وأهميتها في تمويل مجال التعليم، مجلة التراث، المجلد05، العدد04.ص150-177.
- حلوفيسفيان .(2017)، دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية مع الإشارة لتجربة ماليزيا، مجلة دراسات اقتصادية،الجزائر، المجلد 01،العدد04.
- صديقي احمد، فريقي سعاد، دحو محمد،(2018)، الصكوك الوقفية ودورها في استثمار الوقف النقدي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات. المجلد04، العدد01.ص310-317.
- لطرش ذهبية،حراق سمية،(2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسساتالصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي. الجزائر. المجلد . 05 العدد1.ص93-113.
- كوديد سفيان، بن منصور عبد الله،(2014)، دور الصكوك الوقفية في تطوير الممتلكات الوقفية. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر المجلد02، العدد04.ص29-52.
- كشكار عمر، مروة الفارس، احمد حارش،(2021) قضايا فقهية معاصرة في وقف النقود. دراسة حالة الصكوك الوقفية.. darulfunun ilahiyat اسطنلول
- رملي حمزة، (2014)، فرص تمويل واستثمار لوقف الجزائري بالاعتماد على الصكوك الوقفية بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية جامعة سطيف.
- هليل احمد محمد ، (2006)، مجالات وقفية مقترحة غير تقليدية لتنمية مستدامة، بحث مقدم في المؤتمر الثاني للأوقاف، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية. جامعة ام القرى. مكة المكرمة.
- زاوية،رشيدة؛ بلعور، سعيدة، (2019)، التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي منأج لتنمية مستدامة، ملتقى وطني بعنوان : صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربيةيوم 26 سبتمبر 2019، جامعة يحيي فارس بالمدينة.

- فريقي سعاد. (2020)، تطوير صناديق الأوقاف ودورها في التنمية الاقتصادي الاجتماعي. دراسة مقارنة بين الكويت، ماليزيا، الجزائر. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. جامعة ادرار، الجزائر.
- شناقر زكية. (2021) كفاءة الصكوك الوقفية في تنمية الأوقاف -دراسة حالة السعودية، سنغافورة مع الإشارة لحالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- الشمول المالي يمثل عامل ارييسيا في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، (13،03،2020)، تاريخ الاطلاع(16،08،2022)، البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>:
- طرح مشروع الأسهم الوقفية بالشاركة، (4،10،2001)، تاريخ الاطلاع، (21،08،2022)، البيان: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/2001-10-04-1.1203899>
- الأسهم الوقفية"استثمار الاخرة"،(2003)، تاريخ الاطلاع(28،08،2022)،موهوبون: <https://www.mawhapon.net>